الأمـم المتحـدة

S/PV.5381



مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٨١

الثلاثاء، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بولتُن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونهوا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد بيابارو – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-25559 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دي سوتو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يدلي بها السيد ألفارو دي سوتو، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وأعطيه الكلمة.

السيد دي سوتو (تكلم بالانكليزية): في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجري تشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا ستقودها قائمة حماس للتغيير والإصلاح، وهي منظمة لا تزال ملتزمة رسميا بتدمير إسرائيل وذات سجل مُستنكر ضد إسرائيل.

وإسرائيل التي تدخل الشهر الأخير من حملة انتخابات الكنيست التي أصبحت فيها مسألة السياسة العامة المستقبلية إزاء الأراضي العربية المحتلة مسألة محورية، قد أوقفت تحويل الإيرادات من الجمارك وضريبة القيمة المضافة إلى السلطة الفلسطينية وشددت من نظام الإغلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي لبنان تم تحديد موعد لبدء حوار وطني بعد وقت قصير لمناقشة المسائل التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الوطني، بما في ذلك التحقيق المستمر الذي تجريه لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وعلاقات لبنان بسوريا.

هذه لحظة جديدة لم تكن محسوبة في الخطط السابقة، لا سيما في إسرائيل وفلسطين. والأمر متروك للطرفين لاتخاذ القرارات التي ستحدد بقدر كبير مستقبلهما. ولكن المجتمع الدولي لديه دور هام يضطلع به في مساعدة الطرفين على اتخاذ قرارات حكيمة وفي كفالة أن نُبقي نصب أعيننا الهدف العام المتمثل في إيجاد حل قيام دولتين بالوسائل السلمية.

وفي هذا الصدد، يذكر أعضاء المجلس أنه عندما قدمت الأمانة العامة إحاطتها الإعلامية الأخيرة، اجتمعت المجموعة الرباعية في لندن في أعقاب الانتخابات التشريعية الفلسطينية. وفي تلك المناسبة، هنأت المجموعة الرباعية الشعب الفلسطيني على العملية الانتخابية التي اتسمت بالحرية والنزاهة والأمن، وأكدت اقتناعها بأن على جميع أعضاء أي حكومة فلسطينية جديدة أن يلتزموا بنبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وقبول الاتفاقات والالتزامات السابقة، بما فيها خريطة الطريق. واتخذ مجلس الأمن فيما بعد نفس هذا الموقف.

ومراعاة لاحتياجات الشعب الفلسطيني، دعت المجموعة الرباعية أيضا إلى اتخاذ تدابير فورية لتحقيق استقرار الحكومة، وذكّرت أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

وأعضاء الحكومة المقبلة بضرورة احترام جميع الاتفاقات الموقع عليها. كما ناشدت المجتمع الدولي عدم معاقبة الناخبين الفلسطينيين على اختيارهم الديمقراطي الذي عبّروا عنه في صناديق الاقتراع.

وفي ٢١ شباط/فبراير، طلب الرئيس عباس من السيد إسماعيل هنية ممثل حماس تشكيل الحكومة. وأمام السيد هنية ثلاثة أسابيع لإنجاز هذه المهمة، ولكن هذه المدة قابلة للتمديد لفترة أخرى مدتها أسبوعان. وقد بدأ قادة كتلتي حماس وفتح مشاورات بشأن برنامج الحكومة الجديدة، بهدف انضمام فتح إليها. وينبغي أن أضيف أيضا أن السيد خالد مشعل، وهو من قادة حماس المقيمين في سوريا، يقوم بزيارة عدة بلدان داخل المنطقة وخارجها.

وفي ١٩ شباط/فبراير، بعد يوم واحد من افتتاح المجلس التشريعي الفلسطيني، اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي للنظر في الرد على الموقف الجديد الذي نشأ، في رأى هذه الحكومة، بتكوين المجلس الجديد. وأوضح رئيس الوزراء بالنيابة إيهود أولمرت أنه، في مواجهة الأغلبية التي حققتها حماس في البرلمان الفلسطيني، ترى حكومة إسرائيل أن السلطة الفلسطينية تتحول بالفعل إلى ''سلطة إرهابية''. وأضاف أن إسرائيل لن تجري اتصالات مع سلطة تقودها حماس جزئيا أو كلياً.

وقررت حكومة إسرائيل أن تمتنع على الفور عن دفع قيمة الضريبة المضافة وإيرادات الجمارك إلى السلطة الفلسطينية، وهي مستحقة الدفع شهريا عملا بالاتفاق المبرم بينهما في إطار اتفاقات أوسلو. كما أوقفت الحكومة نقل المجتمع الدولي معدات إلى قوات الأمن الفلسطينية. وسوف تتخذ تدابير إضافية، لم تحدد بعد.

وإسرائيل مقبلة على الشهر الأخير في حملة انتخابية لعضوية الكنيست. وقد تحدث رئيس الوزراء بالنيابة منذ تسلمه مقاليد الأمور لدى مرض رئيس الوزراء شارون عن الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين لتحديد المركز النهائي، في حالة قبول حكومة فلسطينية بالمبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية، وإمكانية تحديد حدود دائمة لإسرائيل بشكل أحادي، في حالة عدم حدوث ذلك، على نحو تحتفظ فيه إسرائيل تحت سيطرتها بمدينة القدس برمتها وبالكتل الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية، ووادي نهر الأردن.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسبب العنف في مقتل ٣٢ فلسطينيا على الأقل وإسرائيلي واحد، بينما أصيب ما لا يقل عن ١٣٠ فلسطينيا و ٢٥ إسرائيليا بجراح.

وشمل العنف بتحريض من الفلسطينيين إطلاق الصواريخ بصفة شبه يومية على أهداف إسرائيلية مجاورة لقطاع غزة، وهجوما على مركز عسكري إسرائيلي في إيريز، وطعن بعض المدنيين الإسرائيليين، واختطاف أجانب، من بينهم دبلوماسي مصري أطلق سراحه في وقت لاحق واحتجاجات عنيفة مرتبطة بنشر رسوم كاريكاتيرية في الغرب تصوِّر النبي محمد. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أيضا أنها أحبطت عدة تفجيرات انتحارية للفلسطينيين.

وقامت إسرائيل بسلسلة من عمليات القتل التي تستهدف بعض من يُزعم بأنهم متشددون، وعمليات أمنية أخرى. وكانت أوسع العمليات العسكرية في نابلس بدءا من ١٩ شباط/فبراير ونجم عنها وفاة عدد من الفلسطينيين. وأصدر الأمين العام بيانات عامة بشأن الهجمات الصاروخية على إسرائيل، واستهداف الفلسطينيين بالقتل، وتصعيد العمليات العسكرية الإسرائيلية في نابلس وغزة.

ومنذ شهر آب/أغسطس زادت إسرائيل بنسبة ٢٥ في المائة تقريبا عدد العوائق المادية التي تعترض تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، وفقا لما أعلنه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة. ويوجد ٤٧١ عائقا

من هذا القبيل الآن. وأغلق منذ ٢٢ شباط/فبراير معبر كارني، الذي افتتح بعد إبرام اتفاق التنقل والعبور في تشرين الثاني/نوفمبر، كما أغلق خلال الفترة من ١٥ كانون الثاني/يناير و ٥ شباط/فبراير، مما ترتب عليه نتائج لا مفر منها بالنسبة لاقتصاد غزة.

وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغنا كبير المفاوضين الفلسطينيين بتفاصيل عدد من التدابير الإسرائيلية الجديدة في وادي الأردن التي تكاد تمنع جميع الفلسطينيين غير المقيمين الذين لا يعملون في المنطقة من الوصول إلى هذا الجزء من الضفة الغربية.

وخلال هذا الشهر، نفذت إسرائيل عملية إخلاء موقع أمونا الاستيطاني المتقدم رغم المقاومة العنيفة من جانب المستوطنين الإسرائيليين. وأعلنت إسرائيل عن مواصلة بناء الجدار العازل في منطقة غوش إتسيون، وأنها ستشيِّد كذلك سياجا لحماية الطريق في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية بالقرب من المسار الأصلي للجدار العازل. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، أعربت المجموعة الرباعية مجددا عن قلقها إزاء مسار الجدار، الذي أصدرت محكمة العدل الدولية في شأنه فتوى واضحة.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة المقدمة للمجلس، حدثت تطورات هامة كثيرة في لبنان. ومع أن بعضها مشجع، ثمة تطورات أخرى تبعث على القلق. ففي ١٤ شباط/فبراير، توجه مئات الآلاف من المواطنين إلى ميدان الشهيد في بيروت إحياء للذكرى السنوية الأولى لاغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين. واحتفلت الجماهير والزعماء السياسيون بذكرى إسهام الحريري في تنمية لبنان وأكدوا من جديد تصميمهم على كشف الحقيقة وراء مقتله ومن قُتلوا معه.

وبعد ثلاثة أيام، في ١٧ شباط/فبراير، أعلنت حكومة لبنان عن إجراء حوار وطني لبناني. وسوف تشكل هذه العملية الهامة إطارا تناقش الجماعات السياسية اللبنانية من خلاله المسائل ذات الأهمية الوطنية، كاستمرار التحقيق من جانب لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتهمين باغتيال رفيق الحريري؛ وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)؛ وعلاقات لبنان مع سوريا. وتجري المشاورات حاليا بين مختلف الأحزاب السياسية تمهيدا لإجراء الحوار، المقرر أن يبدأ في ٢ آذار/مارس. وقد أدى رئيس مجلس النواب دورا رئيسيا في الترويج للحوار الوطني، الذي يعكس توافق آراء لبناني ودولي بشأن أهمية التصدي لتلك المسائل من خلال عملية يتصدرها لبنان وتشمل جميع الجهات السياسية الفاعلة. وتقف الأمم المتحدة على استعداد لدعم لبنان في حواره الوطني.

وفي ٥ شباط/فبراير، قام متظاهرون يحتجون على تصوير النبي محمد في الرسوم الكاريكاتيرية بمهاجمة السفارة الدانمركية في بيروت.

وشهد الشهر الماضي حادثا واحدا لإطلاق النار وتلاه تبادل للنيران عبر الخط الأزرق. وفي ١ شباط/فبراير، قتلت قوات الدفاع الإسرائيلية راعيا لبنانيا بإطلاق النار عليه في منطقة مزارع شبعا؛ وُجِدَت جثته في اليوم التالي. وتوصل تحقيق أجرته قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى أن النار أطلقت على الراعي شمال الخط الأزرق. وردا على إطلاق النار، أطلق حزب الله، في ٣ شباط/فبراير، صاروخين في اتجاه موقع لقوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة التي وجدت فيها جثة الراعي. وردت قوات الدفاع الإسرائيلية بإطلاق نيران المدفعية والأسلحة الصغيرة باتجاه مواقع حزب الله، كما قامت بشن غارتين جويتين. ورد حزب الله بنيران الأسلحة الصغيرة وأطلق ١٥ صاروخا من طراز كاتيوشا على عدة

مواقع لقوات الدفاع الإسرائيلية. وكان تبادل إطلاق النار مقصورا على منطقة مزارع شبعا. وسقطت ثلاث قذائف مدفعية أطلقت من أماكن مجهولة على بعد ٢٠٠ متر تقريبا شرق موقع للأمم المتحدة بالقرب من كفر شوبا.

واستمرت الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للخط الأزرق، وإن كانت بشكل أقل حدوثا خلال الشهر الماضي. وسجِّلت ثمانية انتهاكات جوية منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة للمجلس، في ٣١ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.5361). وأوضحت تقارير الجيش اللبناني ووسائط الإعلام أن الطائرات الإسرائيلية انتهكت المجال الجوي اللبناني في ١٤ شباط/فبراير خلال الذكرى السنوية الأولى لاغتيال الحريري، بالرغم من أن تلك الانتهاكات لم تلاحظها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وسُمعت أصوات طائرات تخترق حاجز الصوت في نواح معيّنة من البلد. وتكرر الأمم المتحدة من جديد مناشدتها السلطات الإسرائيلية وقف تلك الانتهاكات للسيادة اللبنانية والاحترام الكامل للخط الأزرق.

وأود أن أختتم بياني بخمس ملاحظات موجزة. أولا، إن الفلسطينيين أخذوا، كما أشار الرئيس عباس في خطابه للمجلس التشريعي الفلسطيني، بخيارات أساسية قبل ١٣ عاما، وبقوا ملتزمين بهذه الخيارات. ومن الواضح أن حركة حماس شهدت تطورا فيما يتعلق برفضها السابق لتلك الالتزامات، بما في ذلك الاحترام الشامل لوقف إطلاق النار والمشاركة في الانتخابات التي رفضتها في السابق. ولكن من المبكر القول بما إذا كان ذلك التطور لا رجعة فيه وإذا كانت الحركة ستستمر في الاتجاه الصحيح. والخيارات التي أخذت بها حماس تشكِّل أهم متغير سيشكل مستقبل الصراع؛ وذلك، كما قال الأمين العام، ربما يستغرق وقتا لكي تتضح الأمور.

ثانيا، أود أن أذكِّر أعضاء المجلس بالحاجة – التي شددت عليها المجموعة الرباعية – إلى تحقيق الاستقرار في مالية السلطة الفلسطينية خلال الفترة المتبقية للحكومة المكلفة. وشدد المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية، جيمس ولفونسون، مؤخرا لأعضاء المجموعة الرباعية على أن السلطة الفلسطينية تواجه عجزا في الميزانية يبلغ على الأقل ٢٦٠ مليون دولار خلال الفترة المتوقعة لبقاء الحكومة المكلّفة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى قرار إسرائيل وقف تحويلات عائدات الضرائب والجمارك التي تصل إلى ١٣٠ ملون دولار – وهي أموال تعود إلى الفلسطينيين. وأرحب بقرار الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن أمس، تقديم ١٤٣ مليون دولار من المساعدة الإنسانية. وأشير في ذلك الصدد إلى مناشدة المجموعة الرباعية لمجتمع المانحين الدوليين الاضطلاع بدوره لتفادي هذه الأزمة القصيرة الأجل.

ثالثا، من المنتظر تشكيل حكومة جديدة وبرنامجها بغية تقييم التزامها بالمبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية وبغية اتخاذ قرارات فيما يتعلق بتقديم المساعدة في المستقبل في ضوء ذلك. وينبغي أن نتنبه للخطر المتمثل في أن وقف تقديم المساعدة قبل ذلك التاريخ قد يفسره الفلسطينيون والعالم العربي بأسره بوصفه عقابا للشعب الفلسطيني على الطريقة التي صوت بها في ٢٥ كانون الثاني/يناير.

رابعا، من الصعب جدا في السياق الفلسطيني التمييز الواضح بين المعونة الإنسانية والمعونة في حالات الطوارئ وتوفير الخدمات الأساسية. وأيضا، لا بد أن نضع نصب أعيننا أن السلطة الفلسطينية ليست شيئا يمكن فتحه وإغلاقه مثل مفتاح الضوء. فمن خلال السلطة تقدم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وتدفع الأجور. وإذا لم تقدم تلك الخدمات وإذا لم تدفع تلك الأجور، يمكن أن تكون العواقب الإنسانية والاقتصادية والمؤسسية والسياسية والأمنية عواقب وخيمة. وإذا ما تُركت السلطة – وهي

بشكل أساسي كائن لعملية أوسلو - لتنهار أو إذا ما ضُحي بها، تتبدد معها الآمال في تحقيق قيام دولة فلسطينية في إطار زمني معقول، لأن وجود سلطة عاملة يشكل لبنة أساسية لبناء دولة فلسطينية. ولست بحاجة إلى توضيح عواقب حصول ذلك - بالنسبة للأطراف والمنطقة والمجتمع الدولي.

وأخيرا، فإن إيجاد أفق سياسي موثوق لتسوية الصراع اليوم أمر حيوي لا يقل أهمية مما كان عليه في الماضي. ولا يمكن فرض السلام بشكل انفرادي، ولا يمكن تحقيقه بشكل دائم خارج الإطار الإقليمي لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي ذلك الصدد، شهدنا مشاركة بلدان إقليمية بعينها في الأسابيع الأخيرة، والجهود التي تبذلها لكي تعيد إلى جدول الأعمال مبادرة السلام العربية، التي تشكّل لبنة بناء لخريطة الطريق وجزءا حيويا للاتفاقات التي من المتوقع أن يواصل الفلسطينيون التمسك بها.

وفي الواقع، أشارت المجموعة الرباعية إلى تصميمها على التشاور الوثيق مع الأطراف الفعالة الإقليمية الرئيسية. وأشدد على التزام المجموعة الرباعية المستمر بخريطة الطريق وبالمبادئ التي تنطوي عليها، وتشمل نبذ أعمال العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود واحترام الاتفاقات السابقة. ويحدوني أمل كبير في أن الحكومة الفلسطينية، بإدراكها التام للمسؤوليات الملقاة الآن على عاتقها، ستلتزم بتلك المسؤوليات ليس بسبب ممارسة الضغط من الخارج ولكن لأن للشعب الفلسطيني الحق في أن يتوقع من حكومته الجديدة أن تفي بتطلعاته في إحلال السلام وقيام الدولة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد دي سوتو على إحاطته الإعلامية.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بعد رفع هذه الجلسة، سأعقد جلسة ليتمكن المجلس من البت في مشروع قرار يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.